



النشاط الزراعي الخاص في بعض الدول النامية بين القبول والرفض (العراق نموذجاً)

أ.م.د. محمد علي كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

يعاني القطاع العام الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق من عدم امكانية تلبية متطلبات الزيادة المستمرة في نمو السكان وتباطؤ مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي اضافة الى المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية وبالتالي الاعتماد الكبير على السلع الزراعية المستوردة ، لذا كان لزاماً على الاجهزة الزراعية التفكير بجدية بمشاركة القطاع الخاص وبفعالية جنباً الى جنب مع القطاع العام . ان العديد من دول العالم و الدول النامية ومنها العراق اهتمت بالقطاع العام ، لكنها سرعان ما غيرت سياساتها الى القطاع الخاص كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي . كما وان النشاط الزراعي الخاص في العراق بقي محدوداً ومنذ الازل لكنه مارس نشاطه جنباً الى جنب مع القطاع العام من الناحية الانتاجية والتسويقية والائتمانية والتصديرية وبشكل نسبي و استثماراته يمكنها ان تعتمد دراسات الجدوى التي تحدد حجم وكفاءة المشروع وحاجة المجتمع لمنتجاته .

لقد توجه العراق الى تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص عام 1987 وفق قانون بيع وتاجير اموال الدولة المرقم 32 المعدل لعام 1986 بعد منحها اعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية واسعة وبسبب العجز المتزايد في الموازنة العامة (51% و 94% و 84,5% للسنوات 1982 و 1990 و 1999) وقلة التخصيصات المالية للمشاريع العامة الزراعية اضطرت الحكومة الى اللجوء الى : عمليات الاصدار النقدي لسد هذا العجز ، اللجوء الى القطاع الخاص مصدراً لتمويل العجز وتأسيس سوق الاوراق المالية الذي شاركت فيه 192 شركة مسجلة عام 2000 منها 22 شركة زراعية. لكن عملية التحول عانت السرعة وعدم التأني حيث تم بيع 74 مشروعاً في مدة 3 سنوات ونصف خلال المدة 1987-1990 وظهور مشاكل كثيرة خلال البيع . التحليل المالي لبعض الشركات الزراعية الخاصة يشير الى ان هناك امكانية لتحقيق الربح و الاوفر حظاً في ايجاد مصادر التمويل وما تمتلكه و في حق الملكية . البحث يحتوي على اربعة محاور: المحور الاول و يناقش الاطار النظري لعملية التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (الخصخصة) لدول نامية مختارة. المحور الثاني ويوضح التحول من القطاع العام الزراعي الى القطاع الخاص الزراعي في العراق. المحور الثالث يحلل بعض المؤشرات المالية ومنها نسب الربحية لبعض من الشركات الزراعية الخاصة في العراق ودورها الاستثماري في تحقيق الربح وفي تحقيق العائد على الموجودات والعائد على المطلوبات وفي حق الملكية لمتوسط المدة 2000-2002 ومقارنتها مع عام 2003 و لمتوسط المدة 2004-2006 . اما المحور الرابع يناقش مدى امكانية القبول او الرفض للنشاط الخاص الزراعي في العراق حيث قبول الفرضية القائلة بضرورة مشاركة القطاع الزراعي الخاص جنباً الى جنب مع القطاع العام وهناك استنتاجات وتوصيات في نهاية البحث.



Abstract

The agrarian sector (in both sides the vegetal and zoological) in Iraq suffers from inability for providing the requirements of the continuous increase of population growth, minimizing its contribution in GDP ,in addition to the local, regional and international changes ,that leads to increase the import of several agrarian products. So there must be more thinking by the several Ararian Bodies for the association of private sector, effectively ,beside the public sector .Many World countries, especially , the developing countries such as Iraq had interested on public sector , then had changed their policies to work private sector as a part of economic reform. Beside the private agrarian sector in Iraq had stayed many limits in spite of its relatively association in processes of production ,marketing ,credit ,export and investment ,which can depend on evaluation assessment .After 1987 , Iraq tried to change many public institutions to private sector , according to the sale and leasing Law No. 32 in 1986 through its grand the taxes exempts and wide credit facilities

.Because of increasing deficit of general budget to 51% ,94% ,84.5% for the years 1982 ,1990 and 1999 respectively ,reduction of financial allowances for the agrarian projects , the government had compelled to :issue money to satisfy this deficit ,restoration to the private sector as a source of finance , to establish financial securities markets , in which associated 192 listed companies in 2006 (from them 22 agrarian companies) . Changing process from public to private sector suffered from the velocity and un slowness, especially 74 projects were soled in only three years (1987 – 1990). This led to appearance more problems through the process of sale. The financial analysis of the private agriculture sector refers to the ability for achieving the profits. .Search consists of four themes. First theme discusses the theoretical aspect for changing process(i . e. privatization) for chosen developing countries .Second theme explains the privatization in Iraqis agrarian sector. Third theme analyses some indexes as profit ratio for some agrarian companies and its invested role for achieving profits ,the return on assets ,liabilities and equity for the average period 2000 -2002 and its comparison with 2003 and average period 2004 - 2006.While the fourth theme discusses the acceptance or rejection of the private agrarian sector in Iraq .As acceptance of hypothesis which said the necessary of association of private agrarian sector beside the public sector. In the end of research there were conclusions and recommendations.



المقدمة

جاءت مدرسة اقتصاديات جانب العرض وراندها (شيكاغو بويز) بعد انهيار النظرية الكنزية، لتؤكد جانب الخلاص من الركود التضخمي من خلال اصلاح ضريبي وتخفيض الاتفاق العام وتحرير التجارة ويجاد سعر صرف مناسب وزيادة دور القطاع الخاص حيث بروز الشركات متعددة الجنسيات وازمة دول جنوب شرق اسيا وضعف كفاءة اداء القطاع العام وضغوطات المؤسسات المالية الدولية والازمة المالية العالمية وغيرها .

ونظرا لما يعانيه القطاع العام الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق من عدم امكانية تلبية متطلبات الزيادة المستمرة في نمو السكان وتباطؤ مساهمته في الناتج الاجمالي المحلي اضافة الى المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية وبالتالي الاعتماد الكبير على السلع الزراعية المستوردة ،كان لزاما على الاجهزة الزراعية التفكير بجدية بمشاركة القطاع الخاص وبفعالية جنبا الى جنب مع القطاع العام. البحث يحتوي على ثلاثة محاور : المحور الاول ويناقش مقدمة تاريخية لعملية الخصخصة لدول نامية عربية ودولية ومنها مصر وتركيا والهند. المحور الثاني يحلل المتغيرات التي طرأت على مجمل الاقتصاد الزراعي العراقي . المحور الثالث يحلل بعض المؤشرات المالية ومنها النسب الربحية لبعض من الشركات الزراعية ودورها الاستثماري في تحقيق العائد على الموجودات والعائد على المطلوبات وفي حق الملكية لمتوسط المدة 2000-2002 ومقارنتها مع عام 2003 و لمتوسط المدة 2004-2006 . اما الحور الرابع يناقش مدى قبول او رفض مشاركة القطاع الزراعي الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي . وهناك استنتاجات وتوصيات.

فرضية البحث

ان تنشيط دور القطاع الزراعي الخاص في العراق له دور ايجابي للمساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

عدم اعطاء الدور الفاعل للقطاع الزراعي الخاص جنبا الى جنب مع القطاع العام الزراعي ادى الى تدهور الانتاج والتسويق والانتماء و الى الاستيراد من الخارج للعديد من المنتجات الزراعية.

اهمية البحث

ويعبر عن مدى اسهام القطاع الزراعي الخاص من خلال الشركات الخاصة الزراعية في العراق جنبا الى جنب مع القطاع العام في مجالات الانتاج والتسويق والانتماء باعتباره مهمة اساسية في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية مع تقليص دور الدولة والغاء دعم القطاع العام وتحديد دور مؤسساته.

طريقة البحث

تعتمد الطريقة الوصفية التاريخية للبيانات الاحصائية المتوفرة لدى البنك الدولي وصندوق النقد العربي والجهاز المركزي للاحصاء وتحليل الكشوفات المالية لبعض من شركات القطاع الخاص المساهمة في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وفي التسويق من خلال مؤشر الربح و مؤشر نسبة العائد على الموجودات،نسبة العائد على المطلوبات،حق الملكية ،نسبة العائد على حق الملكية وغيرها.



المحور الأول: الإطار النظري لعملية التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لوسائل

الانتاج (الخصخصة) لدول نامية مختارة

تواجه الزراعة في الدول النامية العديد من المشاكل والصعوبات منها: المشكلة الاولى هي قلة الامطار والانحباس الحراري والتصحّر مما يؤدي الى الملوحة وتدهور الانتاج الزراعي. المشكلة الثانية وتتمثل بانخفاض الاستثمارات الزراعية قياسا بالقطاعات الاخرى وتباين التوزيع النسبي للاستثمارات في الانشطة النباتية والحيوانية واعتماد الانفاق الاستثماري على القطاع العام وتخلف اجهزة التسويق وانخفاض مستوى التسهيلات التسويقية من الناحية الكمية والنوعية⁽¹⁾. المشكلة الثالثة وتتمثل بانخفاض الانتاجية لاغلب المنتجات الزراعية مقارنة بالدول المتقدمة لقلة الابحاث في مجال التقنيات الحديثة في الزراعة.⁽²⁾ والمشكلة الرابعة هي ضعف التدريب والتعليم والارشاد الزراعي باهمية الامن الغذائي والتكامل الزراعي العربي والاقليمي.

تم اختيار دول نامية هي جمهورية مصر العربية وتركيا والهند لما تتمثل فيها مشتركات اقتصادية عديدة مقارنة مع العراق، حققت فيها وبامكاناتها الذاتية الكثير من النمو للمؤشرات الاقتصادية لصالح شعوبها بعد تخطيها الكثير من المشاكل والمعوقات بسبب سيطرة القطاع العام على كافة مرافق الحياة، لذلك لا بد من معرفة :

اولا: ان عملية التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي والنكيف او التثبيت الهيكلي للدول النامية، هي عملية معالجة للمشكلات والازمات التي تمر بها والتي تتمثل بما يأتي⁽³⁾:

- بطئ او تعثر نمو الاقتصاد للبلد النامي على مدار السنة .
- عجز الموازنات العامة بسبب ضعف الكفاءة الانتاجية لمعظم أنشطة القطاع العام.
- ارتفاع مستوى تضخم العمالة وضعف وسوء الادارة وتقشي البيروقراطية.
- تراكم الخسائر في معظم الشركات والمؤسسات الحكومية.

وفي هذا المحور من المناسب التطرق الى اقتصاد ثلاث دول وما حققتها في مجال الخصخصة.

((جمهورية مصر العربية))

نتيجة عملية التحول من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كانت هناك ظواهر عديدة في الاقتصاد المصري، حيث نما الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة من 1,9% عام 1992 الى 5,4% عام 1997 ثم انخفض الى 4,3% عام 2003-2004 بسبب احداث ايلول 2001 وكان من بين الاسباب التي ادت الى الانخفاض هو الفروقات في الاجور على اساس الفروق بين الجنسين والفروق بين القطاعات داخل القطاع العام وبين القطاع العام والقطاع الخاص حيث يحصل العاملون في القطاع العام (ذكور واناث) على اجور اقل وخاصة العاملون في التخصصات الفنية والعلمية وهناك تمييز مرتفع بين الجنسين في القطاع الخاص. كما ان فروقات الاجور في القطاع العام تزيد في المستويات التخصصية العليا وتزداد الفجوة بين الجنسين عند العمال اليدويين غير المهرة اضافة الى انقاص حجم الخدمة المدنية في مصر جراء الاصلاح الهيكلي. ثم ما لبث الناتج المحلي الاجمالي ليزداد الى 4,9% للفترة 2004-2005. في ذات الوقت انخفض معدل التضخم من 7,9% الى 4,8% و 4,9% و



4,7% ، كما وانخفض الدين الخارجي من 31,6 مليار دولار الى 26,9 مليار دولار لعام 1992 و 1997 على الترتيب، وبناء على ذلك ارتفع احتياطي النقد الاجنبي من 10810 مليون دولار الى 20400 مليون دولار. وارتفع سعر صرف الدولار الامريكي بالجنيه المصري من 3,32 الى 3,39 للفترة ذاتها⁽⁴⁾. ونتيجة لتحسين المناخ الاستثماري ، فان صافي التدفقات الاستثمارية الاجنبية ازداد من 407,3 مليون دولار الى 1600 مليون دولار ، اجمالي قيمة الصادرات ازدادت من 10,45 مليار دولار الى 13,8 مليار دولار وسعر الصرف انخفض من 6,19 جنيه/دولار الى 6,00 جنيه/دولار لنفس الفترة. جاء ذلك نتيجة طرح الاسهم في بورصة الاوراق المالية، البيع للعاملين في الشركات، تاجير الوحدات والاصول للقطاع الخاص ، البيع لمستثمر رئيسي، التصفية القانونية للشركات الخاسرة التي يصعب اصلاحها او التي تحتاج الى استثمارات ضخمة ، وبهذا فقد كان هناك اصلاح اقتصادي حقيقي عن طريق تصحيح المسار الاقتصادي وتعديل السياسات الاقتصادية⁽⁵⁾. وبالنتيجة كانت ايرادات الخصخصة في مصر قد ازدادت من 118 مليون دولار عام 1993 الى 1730 مليون دينار عام 1997⁽⁶⁾. للمزيد يمكن ملاحظة الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) بعض المؤشرات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية لسنوات مختارة 1996-2007

المؤشر	1996	2000	2004	2007	% الزيادة
السكان (مليون)	61,78	66,53	71,55	75,5	22.4
المشتغلون (1000)	15,830	17,203	18,620	18,620	17.6
البطالة (1000)	1,446	1,698	2,242	2,424	67.6
اسعار الفائدة %	13	12	10	9	(31)
اسعار الاسهم %	73,3	100	138,6	441,5	502
اسعار المستهلك	86,9	100	143,9	162,2	86.6
الاستثمارات المباشرة	10,630	20,326	44,495	72,337	580.5
المخدرات	14,896	16,537	137,379	255,144	1616
الصادرات (مليون دولار)	3,539,5	4,689,1	7,529,8	16,218,4	358.3
الاستيرادات (مليون دولار)	13,038,4	14,009,6	12,858,6	27,092,3	107
الميزان التجاري (مليون دولار)	(8,390)	(8,321)	(6,571)	(8,438)	(0.5)
الناتج المحلي الاجمالي GDP (مليون دولار)	229,400	340,100	485,300	731,200	218.7
راس المال % الى GDP	16.61	19.55	16.94	21.24	27.9

المصدر: International financial statistics, Year book 2008, P-272

من الجدول اعلاه يتضح ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في مصر بملايين الباونات ازداد من 229.400 عام 1996 الى 340.100 عام 2000 والى 485.300 عام 2004 والى 731.200 عام 2007، اي بنسبة زيادة مقدارها 218.7 % عام 2007 مقارنة مع عام 1996. جاء ذلك بسبب الإجراءات الإصلاحية ومنها :

- اسعار الفائدة: حيث انخفضت من 13 % الى 9 % ونسبة تناقص مقدارها 31% ..
- الاستثمارات المباشرة: حيث ازدادت بنسبة 580 % لنفس الفترة.



- المدخرات والتي ازدادت بنسبة 1616% لنفس الفترة.
 - الصادرات والتي ازدادت بنسبة 358.3% لنفس الفترة، لكنه بسبب زيادة السكان بنسبة 22.4% فقد ازدادت الاستيرادات بنسبة 107% بسبب الاستهلاك المتزايد وارتفاع اسعار المستهلك بنسبة 86.6%.
 - راس المال % الى GDP: ازداد بنسبة 27.9% لنفس الفترة
 - ولغرض تنمية القطاع الخاص في مصر الزراعي والصناعي لابد من اتباع الاتي:
 - التوافق مع بيئة انخفاض الانشطة الريعية حيث التعقيد واستهلاك الوقت وارتفاع التكاليف في ادارة الضرائب والنظام القضائي الذي لا يتسم نسبيا بالكفاءة وشحة الايدي العاملة الماهرة وصعوبات التمويل. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان تحسين القدرة التنافسية مع القطاع العام امر ضروري من خلال انقاص تكاليف المعاملات المتعلقة بالتفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص.
 - المشاركة في الاقتصاد العالمي من اجل تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي وتحقيق المزيد من التكامل العالمي.
 - محاربة الفقر من خلال برامج الصناديق الاجتماعية لتوجيه الاموال الى الفقراء وزيادة كفاءة خدمات البنوك التجارية اضافة الى توحيد حقوق ملكية الاراضي لغرض اعطاء قيمة لثروة الفلاحين الواسعة وفتح الطريق امامها الى الاسواق المالية وغيرها من الخدمات التي يوفرها الاقتصاد الرسمي.
 - تحسين البنى التحتية خاصة توفير الصحة والتعليم وهي من مسؤولية الدولة حيث تشجيع المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتوفير اطار مناسب للعمليات الغير رسمية التي يقوم بها القطاع الخالص والمنظمات غير الحكومية واخيرا استخدام التكنولوجيا.
 - مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ. الازمة العالمية والدروس المستنبطة
- ((تركيا))

اولت تركيا اهتمامها ببرنامج الاصلاح الاقتصادي عام 1980 بعد الهزة النفطية التي عصفت بتركيا عام 1973 وتأثرها بالركود الاقتصادي العالمي، خاصة وانها تستورد 85% من النفط كمصدر رئيسي للطاقة. لقد كان لتحويل القطاع العام الى خاص وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار واعطاؤه الاولوية في عملية التنمية الدور المهم في انقاذ تركيا من محنتها في مجال البطالة والتضخم والذي وصل الى 70% عام 1993، حيث اعتمد سياسة اكثر تحررية لتشجيع القطاع الخاص على الانتاج والتصدير من خلال حوافز الاستثمار التي وصلت الى 30-70% من مساعدات ومنح استثمارية ومنح علاوة تعادل 22% من تكلفة الالات والمعدات التي يتم شراؤها. وحوافز للاستيراد والتصدير بلغت 20% من قيمة السلعة واعفاء المواد المستوردة من الرسوم الكمركية ومنح قروض باسعار تفضيلية من الداخل، وتشجيع الاقتراض باسعار مخفضة من الخارج⁽⁷⁾. وهذا يعني انفتاح تركيا الى الخارج وخاصة اوربا وامريكا لاستقطاب رؤوس الاموال واستثمارها في تركيا وبشكل خاص في مجال الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة⁽⁸⁾. لقد كان لقواعد الاقتصاد الاساسية الدور الفاعل في مقابل التوقعات الذاتية في ازمة النقد عام 1994 في تركيا حيث كانت تلك القواعد ضعيفة قبل الازمة وقد تعرض الاقتصاد التركي الى صدمتين ادبتا الى زيادة الضغوط في سوق الصرف الاجنبي ووجود ازمة بسبب التغير في التوقعات بشأن



عوامل الاقتصاد وبالتالي على واضعي السياسة التركية الا يتدخلوا في قوى السوق لمنع التصحيح الهيكلي اللازم. للمزيد يمكن ملاحظة الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) بعض المؤشرات الاقتصادية في تركيا لسنوات مختارة 1996-2007

المؤشر	1996	2000	2004	2007	% الزيادة
السكان (مليون)	63.84	68.16	72.02	74.88	17.3
قوة العمل 1000	22,259	20,579	24,289	23,200	4.3
المشتغلون (1000)	21,698	21,581	21,791	21,800	0.4
البطالة (1000)	1,332	1,424	2,468	--	85.3
اسعار الفائدة %	50	60	38	25	(50)
اسعار الاسهم %	10,1	100	257,5	600,8	5900
اسعار المستهلك	11,4	100	310,1	410,5	3500
الاستثمارات المباشرة	--	3,668	7,060	8,886	142.2
المدخرات	17,703	23,323	37,643	63,286	257.5
الصادرات	23,225	27,774	61,682	106,851	360.0
الاستيرادات	43,627	54,503	96,368	168,527	286.3
الميزان التجاري	(10,264)	(22,035)	(22,736)	(46,727)	(455.3)
الناتج المحلي الاجمال GDP	14,772	166,658	559,033	856,378	5697.3
راس المال % الى GDP	24.55	22.00	26.42	24.47	(1)

المصدر International financial statistics, Year book 2008, P - 652

من الجدول اعلاه يتضح ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في تركيا بملايين الدولارات ازداد من 14,772 عام 1996 الى 166,658 عام 2000 والى 559,033 عام 2004 والى 856,378 عام 2007، اي بنسبة زيادة مقدارها 5697.3 % عام 2007 مقارنة مع عام 1996. جاء ذلك بسبب اجراءات الاصلاح الاقتصادي ومنها :

- اسعار الفائدة: حيث انخفضت من 13 % الى 9 % وبنسبة تناقص مقدارها 50%..
 - الاستثمارات المباشرة: حيث ازدادت بنسبة 142.2 % لنفس الفترة.
 - المدخرات والتي ازدادت بنسبة 257.5 % لنفس الفترة.
 - الصادرات والتي ازدادت بنسبة 360.0 % لنفس الفترة، لكنه بسبب زيادة السكان بنسبة 17.3 % فقد ازدادت الاستيرادات بنسبة 286.3 % بسبب الاستهلاك المتزايد وارتفاع اسعار المستهلك بنسبة 3500 %.
- ان التحليل المعمق للاقتصاد التركي (زراعي وصناعي وبقية القطاعات) يتطلب. الازمة العالمية والدروس المستنبطة:

- تقسيم الدين الى دين داخلي تبعا للعملة المقوم بها ودين خارجي الذي يقسم الى دين قصير الاجل واخر طويل الاجل .
- تبيان العلاقة بين ميزان المدفوعات وبيانات المالية العامة.
- بيان مصادر التدفقات الرأسمالية.
- العلاقة بين عجز الحساب الجاري وتأثيراته على خفض سعر الليرة للفترة 1990-1994 وبين معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي.



- التوقعات القليلة او الكبيرة للمضاربة في حصول ازمة النقد عند توفر السيولة النقدية للدولة.
- نسبة القروض المتعثرة وتأثيرها على الازمة.

((الهند))

لاهمية القطاع الزراعي والذي يشكل 22,7% من الناتج الاجمالي بالاسعار الجارية لعام 2001/2000 والقوة العاملة التي تشكل 67% من اجمالي القوى العاملة، لذا فان الاجهزة الزراعية في الهند وصلت الى الاكتفاء الذاتي للحبوب من خلال :

1. تنمية المجتمع الزراعي بشكل متكامل كسبيل للتنمية.
 2. انشاء جامعات زراعية فيها العلوم البيطرية والهندسة الزراعية وعلوم الغذاء وغيرها.
 3. تحديد اسعار المنتجات الزراعية لتحقيق الاستقرار السياسي ومنع تفاقم التضخم وتشجيع المصدرين وتقديم الحوافز لهم.
 4. نشر التكنولوجيا الزراعية من خلال مجلس البحوث الزراعية .
 5. الاهتمام بالقطاع الخاص كشريك في عملية النمو في القطاع الزراعي وزيادة الاستثمار فيه.
- ودعم وبمقدار 50% من تكلفة شراء المعدات والمكائن ومستلزمات الانتاج الزراعي الاخرى من بذور واسمدة (استهلك من الاسمدة لوحدها 16,7 مليون طن عام 2001 مقارنة بـ 65,5 ألف طن عام 1950⁽⁹⁾ . للمزيد من المعلومات يمكن ملاحظة الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) عض المؤشرات الاقتصادية في الهند لسنوات مختارة 1996-2007

المؤشر	1996	2000	2004	2007	% الزيادة
السكان (مليون)	972.97	1.046.24	1.116.66	1.169.02	20.1
المشتغلون (1000)	27,941	27,960	27,260	--	(2.5)
البطالة (1000)	37,430	41,344	40,458	--	8.0
اسعار الفائدة %	12	8	6	6	(50)
اسعار الاسهم %	73,3	100	138,6	441,5	502.3
اسعار المستهلك	75,7	100	116,6	136,8	80.7
الاستثمارات المباشرة	10,630	20,326	44,495	72,337	580.4
المخدرات	14,896	16,537	137,379	255,144	5111.3
الصادرات	1,172	1,907	3,473	6,002	412.2
الاستيرادات	1,344	2,317	4,521	8,881	560.8
الميزان التجاري	(10,052)	(10,640)	(17,600)	(43,078)	(428.6)
الناتج المحلي الاجمالي GDP	13,786,2	21,023,1	31,494,1	47,131,5	244.3
راس المال % الى GDP	22.12	23.46	30.32	36.23	63.8

المصدر International financial statistics, Year book 2008, P – 354

من الجدول اعلاه يتضح ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الهند ببلايين الرييات ازداد من 13,686,2 عام 1996 الى 21,023,1 عام 2000 والى 31,494,1 عام 2004 والى 47,131,5 عام 2007، اي بنسبة زيادة مقدارها 244.3 % عام 2007 مقارنة مع عام 1996. جاء ذلك بسبب الإجراءات الإصلاحية ومنها :



- اسعار الفائدة: حيث انخفضت من 12 % الى 6% ونسبة تناقص مقدارها 50%..
- الاستثمارات المباشرة: حيث ازدادت بنسبة 580.4 % لنفس الفترة.
- المدخرات والتي ازدادت بنسبة 5111.3% لنفس الفترة.
- الصادرات والتي ازدادت بنسبة 412.2% لنفس الفترة، لكنه بسبب زيادة السكان بنسبة 20.1 % فقد ازدادت الاستيرادات بنسبة 560.8 % بسبب الاستهلاك المتزايد وارتفاع اسعار المستهلك بنسبة 80.7 %.
- راس المال %الىGDP:ازداد بنسبة 63.8%لنفس الفترة
- ثانيا: ان العديد من الدول اعتمدت مجموعة من الطرق والاساليب التي تنهي الملكية العامة لوسائل الانتاج والتحول نحو القطاع الخاص بسبب المشاكل التي يواجهها القطاع العام وكما يأتي:

1. الطرق والاساليب التي تنهي ملكية الدولة وهي:-

- ا. البيع المباشر الى المستثمرين الاستراتيجيين(وتسمى البيع بالاكتتاب الخاص) كما هو الحال في تشيلي والبرازيل بهدف استعمال التكنولوجيا الجديدة والبحث عن اسواق للتصدير مما يتطلب خبرة ومهارة لادارة المشاريع من قبل المستثمرين⁽¹⁰⁾ وهي الاكثر استعمالا في جميع انحاء العالم.مثلت 80% من كل التعاملات التي تحققت بين عامي 1988 و1993 وما يعادل 58% من مجموع الايرادات⁽¹¹⁾
- ب. بيع الاسهم عن طريق الاكتتاب العام(اسواق المال).تقوم الحكومات ببيع مؤسساتها الانتاجية ذات الوضع المالي الجيد والحجم الكبير.وهنا يشترط ان تكون هناك اسواق للطرح فيها كل اوجزه من اسهم المؤسسة المعنية بالخصخصة.تعرض المؤسسة للبيع بسعر ثابت لتطرح اسهم الشركة من خلاله بعد تقييم اسهم الشركة عن طريق لجنة مختصة⁽⁹⁾. وهنا لابد من تطوير سوق الاوراق المالية ليستوعب عدد الاسهم المطروحة للبيع مع وجود اطار قانوني وتنظيمي ملائم لتسهيل زيادة عرض الاسهم وضمان نجاح عملية البيع مع مرونة وبساطة شرط التسجيل ويؤمن تدفق المعلومات والبيانات الكافية للمشاريع المسجلة في سوق الاوراق المالية. وتشير بيانات صندوق النقد العربي الى ان
- 2:3 من تدفقات الاستثمارات الاجنية العربية التي مصدرها عمليات الخصخصة تاخذ شكل استثمار اجنبي مباشر والتلت الباقي استثمار حافظة .

- ت. بيع المشروع العام للعاملين والإدارة من اجل إزالة معارضتهم للخصخصة ومن اجل المشاركة الشعبية.انها طريقة مهمة يمكن ان تحصل على دعم شعبي وسياسي وحافز لزيادة الانتاجية وخفض التكاليف⁽¹²⁾. البيع بالمزاد العلني والتي لاتسمح للدولة بفرض شروط محددة للبيع⁽¹³⁾
- ث - تصفية المشاريع بسبب الخسائر الكبيرة التي تعاني منها المشاريع العامة وذلك ببيع الاصول بالقيمة الدفترية،وبيع الموجودات المتداولة باسعار كلفتها بدلا من بيعها كمشروع للمستثمرين وفقا للانظمة والقوانين كما في المانيا وايطاليا⁽¹⁴⁾ (حيث تبني الدولة سياسة الدعم وتقبيد الادارة بقيود تحد من قدرتها على تطوير اساليب الانتاج بما يخدم عمليات الانتاج والتسويق من اجل تحقيق الارباح او بسبب تخلف نظم الانتاج والتكنولوجيا.

- ح - تقسيط قيم الشراء بدون فوائد وهو خيار الحكومة على اساس ارباحها المستقبلية كما فعلت استونيا وبولندا والمجر .⁽¹⁵⁾



خ- نظام الكوبونات (القسائم) وتتطلب جميع المشاريع المراد بيعها لتكون مشاريع ضخمة ثم توزيع اكبر عدد من الكوبونات او السندات للمواطنين والعاملين في المشاريع. وقيمة هذه الكوبونات تعطيهـم نسبة من اسهم هذه المشاريع كما حصل في بولندا والتشيك وهنغاريا (البلدان ذات التخطيط المركزي المنحولة الى اقتصاد السوق) (16)

د- التحويل المجاني للمشاريع العامة الى مستثمرين واصحاب شركات على ان يتحملوا الديون والعمالة الزائدة (17)

المحور الثاني: التحويل من القطاع العام الزراعي الى القطاع الخاص الزراعي في العراق

وهنا لابد من التطرق الى طبيعة الملكية الخاصة الزراعية في العراق ومدى اعتراف الدولة بالقطاع الخاص الزراعي والمبررات من عملية التحويل ومدى توجه العراق الى التحويل ولجوءه الى اتخاذ الاجراءات الفنية والقانونية لاحتواء حالة التردّي في الانتاج الزراعي وكما يلي:

اولا: نظرة تاريخية عن ملكية الارض الزراعية الخاصة

اشارت نصوص شريعة حمورابي الى ان ملكية الارض الزراعية في العراق القديم كانت تعود الى الدولة ،كذلك فان ملكية القطاع العام للارض هي السائدة خلال العهود القديمة والوسطى، لكن ذلك لم يمنع من نمو الملكية الخاصة الى جانب ملكية القطاع العام والملكية القبلية والاقواف .وفي الفتح الاسلامي استمرت ملكية القطاع العام للاراضي في المناطق الوسطى والجنوبية بحكم طبيعة نظام الري الاصطناعي رغم ان النظام الاقطاعي هو السائد . الدولة هي مالكة رقبة الارض والمشرف الرئيسي على الاراضي الزراعية وملكـية الدولة لم تكن الا شكلا قانونيا صرفا .في العهد العثماني استمر القطاع الخاص في تملك رقبة الارض حيث قامت الدولة بنزع الاقطاعيات من بعض الوزراء والاسر الحاكمة واعطت حق استثمارها وحيازتها الى قادة الجيش الجدد. فضلا عن ان الانتاج الزراعي ارتبط بالسوق العالمية من جهة ونمو المدن والملـك الراسماليين من جهة اخرى ادى الى استحواذ الاغنياء على الملكية العامة مع نشوء حقوق عرفية على اراضي القطاع العام حولتها الى ملكيات صرفة.وفي زمن الاحتلال البريطاني وتأسيس الدولة العراقية، كان القطاع الخاص التقليدي في الزراعة يقوم على الاكتفاء الذاتي والانتاج للأسواق المحلية مع تكريس النظام الاقطاعي. وحتى عام 1932 ظلت مشكلة الارض تواجه الحكومة وتم معالجتها بتنظيم العلاقات شبه الاقطاعية في الريف وتوطيد مركز القطاع الخاص في نظام الملكية الزراعية وسن التشريعات القانونية مثل قانون تسوية حقوق الاراضي، قانون اللزـمة، قانون حقوق وواجبات الزراع التي تؤكد على اعطاء المزارع والفلاح حق استثمار قطعة من الارض تتناسب مساحتها وخصوبتها مع المقدرة على الاستغلال. وحتى عام 1958 كانت هناك اكثر من 25.5 مليون دونم تتوزع على 1% حكومية و50% مفوضة بالطابو و49% ممنوحة باللزـمة. في عام 1983 عانت الارض من التفتت دون النظر الى ما ادخل اليها من مكائن ومعدات وتكنولوجيا ولم تكن هناك معالجة لمشاكل التنمية الزراعية. (18)

1. ان التجارب السابقة لم تعترف بالنشاط الزراعي الخاص الذي هو جزء من القطاع الخاص ويتمثل بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ليقوم بالدور المرسوم له من قبل الدولة واكتفت بالقطاع الزراعي الحكومي والتعاونيات الزراعية والجمعيات الفلاحية التعاونية التي بقيت فقط بالاسم وتم تصفيتها لفشلها في اداء دورها بسبب الظروف التي مرت بها من حصار وحروب مدمرة حتي تم تصفيتها وبقي النشاط الزراعي



الخاص يمثل مشاركة بسيطة طيلة الخمسين سنة الماضية مما أدى الى مجموعة من السلبيات على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف العراقي منها البطالة المقنعة والهجرة من الريف الى المدينة وانخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد الريفي العراقي ورغم تضخم وسيطرة القطاع الزراعي العام طيلة العقود الماضية وثبوت عدم كفاءة هذا القطاع وسوء ادارته اقتصاديا، ومع ذلك كله ظل القطاع الزراعي الخاص يعمل جنبا الى جنب مع القطاع العام حتى وصل حجم استثماراته الى 71% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 1999 بعد ان كان 74% عام 1970 و54% عام 1990 وازدادت القيمة المضافة من 278,4 الف دينار عام 1970 الى 1951.8 الف دينار عام 1984 لتشكل نسبة تزيد على 55% عام 1984. وازداد اجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي الخاص وبالاغصاء الجارية من 8,2% عام 1970 الى 27,1% عام 1980 ثم انخفض الى 8,4% عام 1984 بسبب الحرب⁽¹⁹⁾. ان القطاع الزراعي الخاص يسيطر على 70% من التجارة الخارجية وعلى 90% من النظام المصرفي والتأمين⁽¹⁹⁾ والريف العراقي بامس الحاجة الى الاستثمارات من اجل زيادة المنافسة مع السلع الاجنبية وسد النقص الحاصل والوصول الى الاكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير الى الخارج، الا ان هذا لن يتحقق الا بتوفر بعض المؤشرات الاقتصادية ومنها ارتفاع معدل العائد على راس المال المستثمر وقصر دورة راس المال في بعض الانشطة الزراعية اضافة الى مواجهة عامل المجازفة بسبب الظروف الامنية والاقتصادية غير المستقرة والتي هي محددات للاستثمار الزراعي. هذه العوامل جميعا لم تتوفر في العراق، لهذا لا بد من دخول القطاع الخاص للمعالجة.

ثانيا: ان ما يزيد من مبررات عملية التحول من النشاط الزراعي العام الى النشاط الزراعي الخاص في العراق هي:

1. زيادة حجم النشاط الزراعي الخاص في المدة 1970-1984 وكما يلي:⁽²⁰⁾
 - ازدادت المساحة المحسودة من الحبوب في القطاع الخاص الى 24,4% والبذور الزيتية 5,1% والمحاصيل الصناعية 18,4% عام 1984 بعد ان كانت فقط 23,2% و6,2% و5,6% على التوالي عام 1970. وتبعاً لذلك كانت كمية الانتاج 17,6% و4,3% و4,4% لنفس المحاصيل بعد ان كانت 22,6% و5,6% و1,6% لنفس الفترة.
 - اعداد الساحبات شكلت نسبة 84% عام 1968 و73% عام 1978 و94% عام 1984. كما وشكلت الحاصدات نسبة 88% و37% و97% لنفس الفترة.
 - ازدادت الاموال المقرضة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي التعاوني من 12,5% عام 1975 الى 80% عام 1980 ثم انخفضت الى 48% عام 1984
 - التسويق الزراعي سيطر فيه القطاع الخاص سيطرة تامة على مجمل العمليات التسويقية. في الستينيات تم اناطة التسويق الى المؤسسة العامة للتسويق الزراعي والمؤسسة العامة للفواكه والخضر في السبعينات وحتى عام 1979.
 - التصدير محصورا بيد القطاع الخاص وحتى عام 1976 وشكل نسبة 86% من اجمالي التسويق الزراعي عام 1983 وخاصة تسويق الفواكه.



• الاستثمار الزراعي تم توقيع 1000 عقد حتى عام 1984 وعلى مساحة 684 ألف دونم منها 100000 دونم اراضي مستصلحة.

2. تأكيد خطط التنمية الزراعية على اعطاء القطاع الخاص دوره في التنمية. حيث انخفض التراكم الراسمالي في الزراعة من 4.91% عام 2000 والبالغة 138.7 مليون دينار) الى 1.69% عام 2006 والبالغة 288,9 مليون دينار (والذي يفوق العاميين السابقين لها بمقدار الضعف) ولعدة اسباب منها عدم الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي المستشري الطارد للاستثمارات الاجنية وتأكيد منظمة الشفافية الدولية ان العراق احتل المرتبة 137 من اصل 159 دولة من خلال عقود اعادة الاعمار وانتشار ظاهرة التهريب وضعف القطاع المالي في عملية الجذب اضافة الى تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية⁽²¹⁾ مما ادى الى البيع والتاجير الى القطاع الزراعي الخاص. وتبعاً لذلك انخفض الاتفاق الاستثماري الحكومي في النشاط الزراعي من 6,4% والبالغ 36511 مليون دينار من اجمالي الاتفاق الاستثماري عام 2000 الى 0,46% عام 2008 والبالغ 74473 مليون دينار مما ادى الى ان يكون العراق مستورداً لغالبية السلع الزراعية بسبب الحرب ومشكلة المياه والانحباس الحراري والظروف الامنية غير المستقرة في بعض المناطق وبالتالي توقف المشاريع الزراعية الحكومية من تادية مهامها⁽²²⁾.

3. تراجع نصيب الفرد الريفي من الاراضي الزراعية الى 3,08 دونم/فرد عام 2005 بعد ان كان 3,68 دونم/فرد⁽²³⁾ للأسباب المذكورة اعلاه مما يتطلب دخول القطاع الخاص ومن ضمنهم طابور الخريجين من كليات الزراعة والمعاهد الفنية للمساهمة في عملية الاعمار واستصلاح الاراضي بدلا من الهجرة من الريف الى المدينة.

4. تراجع متوسط نصيب العامل الزراعي من المساحة المزروعة في العراق الى حوالي 4,22 دونم عام 2005 بعد ان كان 23,28 دونم عام 2003⁽²⁴⁾

وذلك لتوفر الاعمال الحرة في الريف وفي مختلف الانشطة الاقتصادية.

5. المستوى المعاشي المتردي في العراق حيث الارتفاع في المستوى العام للأسعار والتضخم والذي اثر على الانماط الاستهلاكية للفرد في الريف العراقي وفي المدينة رغم زيادة متوسط الدخل الى 1000 دولار عام 2007⁽²⁵⁾ والذي جاء بسبب زيادة اسعار النفط وليس بسبب تحسن الاداء الزراعي بعد ان كان 846 دولار عام 2000 بسبب الحصار الاقتصادي⁽²⁶⁾

6. العجز في ميزان المدفوعات الزراعي الكبير والذي يمثل 953,335 مليون دينار عام 2006 (132 مليون دينار صادرات و1085,335 مليون دينار استيرادات) والذي هو اقل بكثير مقارنة بمتوسط المدة 2003/2000 والبالغ 2434 مليون دينار يتطلب وقفة جدية لاجراج العراق من محنته وهو التوجه الى القطاع الخاص للمساهمة في معالجة ذلك العجز⁽²⁷⁾.

ثالثاً: كما وان مشكلات القطاع العام الزراعي في العراق ومن خلال العمل الميداني الزراعي تكمن في الاجراءات الحكومية المعقدة وبشكل غير مبرر ولا تتسجم مع متطلبات العصر الحالي من سرعة ومرونة ودقة في الانجاز. انها تتطلب الكثير من الجهد والوقت لاتمامها. ان الكثير من الاجراءات تحتاج الى الاسس العلمية وبحوث العمليات ووفق شروط الجودة، عدم وجود ثقة للمستثمر بالقوانين والتشريعات



الحكومية لأنها الأخيرة تمتلك فكر وثقافة غير مفهومة الا لصالح مجموعة مستفيدة معادية للقطاع الخاص. كما وان مستوى الاداء الحكومي في القطاع الزراعي لم ينفذ سوى 20% عام 2007 بسبب الازدحام السياسي والاقتصادية والامنية للبلاد.⁽²⁸⁾

رابعاً: لقد توجه العراق الى تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص عام 1987 بعد منحها إعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية واسعة استجابة لمتطلبات جديدة في سياسة الاستثمار للقطاع الخاص الذي منحها حق المساهمة بنسبة 51% في أي مشاريع استثمارية مع إعفاءات للضرائب والكمارك واستيراد مستلزمات هذه المشاريع من الآلات ومكائن، بعد بيعها للمشاريع الزراعية بالكامل مع التركيز على البحوث وتسهيل منح الفلاحين القروض وتوفير البذور والأسمدة. ومن هذه الإجراءات: ولغرض تخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص اتخذت الحكومة في عقد الثمانينات خطوات مهمة منها: تحويل بعض المشاريع غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص بهدف تشجيع الاستثمار المحلي إضافة الى محاولتها الى تشجيع الاستثمار العربي من خلال اصدار قوانين وقرارات منها قانون الاستثمار 46 لعام 1988 الذي تضمن امتيازات وإعفاءات للمستثمر العربي نفس ما هو ممنوح للمواطن العراقي لكن الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988 حالت دون ذلك⁽²⁹⁾. إضافة الى ان المدة 2005-2007 شهدت ارتفاعاً في سعر الفائدة ولحد 20% عام 2007 من قبل البنك المركزي العراقي وبضغط من البنك الدولي للسيطرة على التضخم والذي وصل الى 76% عام 2006 مقارنة بشهر اب عام 2005⁽³⁰⁾ مما أدى الى تراجع الكثير من المشاريع والخطط المزمع تنفيذها بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض.

خامساً: وبسبب العجز المتزايد في الموازنة العامة وقلة التخصيصات المالية للمشاريع العامة الزراعية سواء كانت هيئات عامة زراعية او منشآت زراعية او مشاريع دولة للثروة الحيوانية او الدواجن او الاسماك (حيث نجد ان نسبة العجز في الموازنة العامة 51% و 94% و 84,5% للسنوات 1982 و 1990 و 1999)⁽³¹⁾ اضطرت الحكومة الى اللجوء الى⁽³²⁾:

- عمليات الاصدار النقدي لسد هذا العجز (فوائض الرعاية الاجتماعية او الرواتب او الاقتراض من الخارج او الداخل)،
- اللجوء الى القطاع الخاص عبر عملية الخصخصة مصدراً لتمويل العجز من خلال الإيرادات المتأتية من عمليات البيع.
- ترك بعض الأنشطة غير الاستراتيجية للقطاع الخاص لإدارتها ساهم في تناقص الاتفاق العام خاصة في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية.
- تأسيس سوق الأوراق المالية والذي باشر عمله في 1992/3/23 تشارك فيه 192 شركة مسجلة يعمل فيها أكثر من 500 ألف عراقي ويعدد اسهم 3482005278 سهم وبحجم تداول 49709851095 دينار عام 2000 والمتداولة في السوق 64 شركة عام 1992 ازداد الى 98 شركة عام 2000 منها 22 شركة زراعية.

سادساً: تشير البيانات الاحصائية الصادرة من هيئة الاستثمار الزراعي الى ان الحكومة عملت على بيع وتاجير المشاريع الزراعية العامة الى القطاع الخاص ووفق ماياتي:



في مجال الانتاج النباتي (33):

- بيع 45 بيتا زجاجيا في الراشدية والنهروان لانتاج الخضروات المحلية وعلى مساحة 296 دونما.
- تاجير 140 بيتا بلاستيكية وعلى مساحة 65 دونما الى القطاع الخاص بعقود طويلة الاجل.
- خصخصة 11 محطة ومشتلا التي توفر الشتول المحسنة من الفواكه اضافة الى 25 واحة صحراوية.
- تاجير 21 مزرعة دولة بعقود طويلة الامد بعد الغاؤها من قبل الدولة وعلى مساحة 160 الف دونم.
- اقامة شركات مختلطة بين الدولة والقطاع الخاص براسمال مكتتب يساهم فيه القطاع بنسبة 50% وهي:

• الشركة الاهلية للانتاج الزراعي

• الشركة الحديثة للانتاج الزراعي

• الشركة العراقية لانتاج وتسويق المنتجات الزراعية

• الشركة العراقية لانتاج البذور

• الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية.

في مجال الانتاج الحيواني حيث تم (34):

- خصخصة 16 محطة للابقار الحليب بيعا وتاجيرا. كما وتم خصخصة 15 معملا للعلف من معامل العلف الكبرى التي كانت تغطي احتياجات مشاريع الثروة الحيوانية في البلد. اضافة الى ذلك تم خصخصة مشاريع الدواجن الكبرى وهي 17 مشروع لانتاج بيض المائدة التي حققت الاكتفاء الذاتي في ذلك الوقت و 11 مشروع لانتاج بيض التفقيس لفروج اللحم ومشروعان لانتاج افراخ دجاج البيض ومشروع لانتاج افراخ بيض التفقيس.

- خصخصة 26 مشروع للدواجن بالمزايدة العلنية خلال المدة 1987-1990

- خصخصة تسع مجازر للدواجن الكبرى.

- اعطاء 73 اجازة لمشاريع الدواجن الصغيرة

- خصخصة مزرعتين لتربية اصبعيات الاسماك واعطاء 200 رخصة للقطاع الخاص لصيد الاسماك

- خصخصة المخازن المبردة والمجمدة التي تستخدم لتبريد وتجميد المنتجات الزراعية والفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية وبطاقة 158493 طن

- اقامة شركات مختلطة بين الدولة والقطاع الخاص براسمال مكتتب يساهم فيه القطاع بنسبة 50% وهي: الشركة العراقية لانتاج وتسويق الاسماك، شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك، الشركة العراقية لتسويق اللحوم

سابقا: لقد افرزت هذه الاجراءات الحكومية مجموعة من الايجابيات اضافة الى مجموعة من السلبيات وكما ياتي:

الايجابيات هي:

1. العمل وفق قانون بيع وتاجير اموال الدولة المرقم 32 المعدل لعام 1986 اذ تضمن بيع كامل المشروع لمستثمر او مستاجر واحد او لمجموعة مستثمرين وفق مزاييدة عامة، وهدفها استعمال التكنولوجيا الحديثة والبحث عن اسواق التصدير مما يتطلب الخبرة والكفاءة لدى المستثمرين لادارة المنشاة
2. البيع باسعار اقل من كلفتها الحقيقية بهدف رفع انتاجيتها،



3. بيع الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية، وبيع الموجودات المتداولة بأسعار كلفتها، وهذه الطريقة عادة ما تسمى بالتصفية عند وجود خسائر كبيرة في المنشآت المراد اخضاعها للخصخصة وانعدام الجدوى الاقتصادية فيها او وجود منافسة شديدة لتلك المنشأة حيث يتم بيع الاصول بدلا من بيع المشاريع للمستثمرين وفقا للأنظمة والقوانين
 4. تقسيط قيم الشراء بدون فوائد وهو خيار الحكومة على اساس ارباحها المستقبلية .
 5. اقراض المستثمرين من قبل المصرف الزراعي التعاوني عن قيم مستلزمات الانتاج الاساسية النباتية منها والحيوانية لتجاوز الصعوبات والمحن التي قد يواجهها المستثمرون.
- السلبات:

1. السرعة وعدم التأني حيث تم بيع 74 مشروعا في مدة 3 سنوات ونصف خلال المدة 1987-1990 وظهور مشاكل كثيرة خلال البيع منها فقدان اسس نقل وإدارة المشروعات الى القطاع الخاص وصعوبة اختيار المستثمرين وعدم اعتماد الاساليب العلمية في عمليات البيع.
2. هجرة الخبراء والفنيين مما ادى الى عدم استفادة اصحاب المشروعات المشتراة من خبراتهم وقدراتهم.
3. عدم توفير مستلزمات الانتاج الزراعي مما ادى الى استيرادها وبنسبة تتجاوز 80% مما زاد من تكاليف الانتاج.
4. نتيجة للحصار الاقتصادي عام 1991 كان على الاجهزة الزراعية تقليص الدعم الى الفلاحين والمزارعين من بذور واسمدة ومبيدات واغطية بلاستيكية وحيوانات انتاجية اضافة الى زيادة رسوم السقي خصوصا بعد عام 1995.
5. بدأت المشاريع الزراعية الخاصة المشتراة تبتعد عن هدفها الاساس وهو عدم المشاركة الفاعلة في عملية التنمية لان الدولة بقيت مسيطرة على المشروعات الاستراتيجية وما اعطي بل وارباك واضح في خططها وبرامجها .
6. استثمارات القطاع الزراعي الخاص تمت بدون اصدار قانون ينظم تلك الاستثمارات.
7. تاسيس 21 مصرفا اهليا تجاريا واستثماريا لتمويل المشاريع المختلفة ومنها المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي في 1995/3/28 ساعدت على زيادة التضخم بسبب الزيادات في الودائع والتي وصلت الى 4.89 مليار دينار والقروض الى 3.46 مليار دينار عراقي عام 2000 وانخفاض قيمة الدينار العراقي⁽³⁵⁾ . لكن الاقتراض غالبا ما يؤخذ لغير الغرض الزراعي سواء للبناء او شراء السيارات.

المحور الثالث تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض شركات القطاع الخاص الزراعي في الاستثمار في العراق

كما ذكرنا في المحور الثاني ان هناك 22 شركة زراعية تستثمر في العراق ما لديها من امكانيات مادية وبشرية ، لذلك تم اجراء التحليل المالي لبعض شركات القطاع الخاص الزراعي في العراق وفق البيانات المتوفرة في الكشوفات المالية لتلك الشركات الزراعية ضمن المدة 2000-2002 ومقارنتها مع 2003 و 2004-2006 أي ما قبل الحرب وما بعدها وهي: الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي ، الشركة الحديثة للإنتاج الزراعي ، الشركة العراقية لتسويق اللحوم وشركة الشرق الأوسط لتسويق الأسماك وهنا لا بد



من تثبيت بعض المؤشرات المالية والغرض من التحليل المالي وهل يساعد التحليل المالي ادارات الشركة الثلاثة (الادارة العليا، الادارة الوسطى والعاملون) وكذلك الدائنون والمدينون لحل مشاكلهم؟
اولا : بعض المؤشرات المالية التي نراها مهمة لاستمرارية الشركة ومنها (36) :

$$1. \text{نسبة صافي الربح الى المبيعات (هامش الربح) وتتحقق بالمعادلة الاتية :}$$

$$\text{نسبة صافي الربح الى المبيعات (هامش الربح)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وذلك لقياس صافي الدخل التي ينتجها الدينار من المبيعات.

2- كم هو حق الملكية ؟

حق الملكية = راس المال + الاحتياطي + الارباح المحتجزة .

3. نسبة العائد على الموجودات وبحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{الفائض القابل للتوزيع (هامش الربح)}}{\text{متوسط اجمالي قيمة الموجودات}}$$

وذلك لمعرفة ربحية العمليات ويطلق عليها العائد على الاستثمار .وهو مؤشر مهم للتعرف على كفاءة الاداء كون حجم الاستثمار في المشروع يعد من افضل الاسس للتعبير عن حجم المشروع وطاقته.

4. نسبة العائد على المطلوبات وبحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة العائد على المطلوبات} = \frac{\text{الفائض القابل للتوزيع (هامش الربح)}}{\text{متوسط اجمالي قيمة المطلوبات}}$$

5. نسبة العائد على الملكية وبحسب وفق المعادلة التالية

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}}$$

وذلك لقياس القابلية الايرادية للمبالغ المستثمرة من قبل المالكين فهي مقياس شامل للربحية والنسبة المثالية هي 7-10 % واذا ماكانت اقل من 7% فهذا يعني ان نوعية النشاط لاتحقق مزايا المخاطرة في الاستثمار بهذا النشاط.

ثانيا: الغرض الأساسي من التحليل المالي (37) هو:

1. التعرف على مقدرة المدين على الوفاء بالتزاماته ويسمى التحليل الائتماني مما يتطلب التعرف على العملاء والوكلاء عند تصريف منتجاتهم.

2. تقييم الاستثمار في الأسهم ويسمى التحليل الاستثماري وبالتالي تقييم الشركة من قبل الافراد والعاملين.

3. عند دمج الشركات ذات الغرض الواحد لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته وهذا ما يحصل بسبب الخسائر التي تمنى بها شركات القطاع العام .وهنا لابد من تقييم كفاءة الاداء لكل شركة، للتعرف على الربحية وكفاءة الشركة في ادارة موجوداتها وتوازنها المالي والسيولة النقدية .

4. التعرف على قدرة الشركة لتسديد الديون والمقدرة على الاقتراض.

5. الرقابة والمتابعة وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة ورسم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة وتقويمها.



6. تفسير وتوضيح البيانات لحملة الاسهم والمالكين الحاليين او الراغبين في الاستثمار والمقرضين (على المدى القصير والبعيد) والدائنين.

ثالثا: كما ان التحليل المالي يساعد على (38):

- الاهتمام بالعائد على راس المال المستثمر والمخاطر التي تتعرض له الاموال المستثمرة من خلال معرفة المركز المالي للشركة ووضعها الانتاجي والتسويقي والائتماني.
- تسديد الدائنين والموردون وقدرة الشركة للديون عند استحقاقها، وبالتالي تركيزهم على النسب المالية وحق الملكية ونسب السيولة من اجل تلبية التزاماتها.

- قدرة الشركة في توريد مستلزمات الإنتاج للمدينين بشكل مستمر ومقدار الخصم الممنوح لهم.

- العاملون في الشركة وطموحاتهم في الحصول على اعلى اجور والاستمرار في العمل في الشركة.

- ادارة الشركة وتعظيم نشاط الشركة وزيادة العوائد بعد معرفة نتائج التحليل المالي وتقويم كفاءة الاداء.

رقم جدول (1) التحليل المالي لبعض الوشرات المالية لبعض شركات القطاع الزراعي الخاص لمتوسط

المدة 2002-2000 و 2003 و متوسط المدة 2004-2006

المؤشر	المدة	الشركة الاهلية للانتاج الزراعي		الشركة الحديثة للانتاج الزراعي		الشركة العراقية لتسويق اللحوم		شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك	
		المبلغ(الف دينار)	%	المبلغ(الف دينار)	%	المبلغ(الف دينار)	%	المبلغ(الف دينار)	%
صافي الربح	متوسط المدة -2000-2002	63346,3	100	16307,0	100	2469265,0	100	66578,7	100
	2003	84544,0	133,5	8062,0	49,4	(934313)	-	102315,0	153,7
	متوسط المدة -2004-2006	46066,7	72,7	29057,7	178,2	553683,0	22,4	79117,0	118,8
مصادر التمويل الممتلك والمقرض	متوسط المدة -2000-2002	272204,7	100	367024,3	100	6339880,3	100	421245,0	100
	2003	406638,0	149,4	3708615,0	1010,0	7945393,0	125,3	547477,0	130,0
	متوسط المدة -2004-2006	653497,0	240,1	3823709,7	1031,0	8957616,7	141,3	550310,3	130,6
حق الملكية	متوسط المدة -2000-2002	219067,0	100	244730,0	100	4825115,7	100	222235,0	100
	2003	337719,0	154,2	374295,0	152,9	7017512,0	145,4	325082,0	146,3
	متوسط المدة -2004-2006	586642,3	267,8	1243820,3	508,3	6753022,0	139,9	355226,7	159,9
نسبة العائد على الموجودات	متوسط المدة -2000-2002	0,216	100	0,045	100	0,308	100	0,162	100
	2003	0,208	96,3	0,002	4,5	(0,118)	-	0,187	115,4



متوسط المدة 2004-2006	0,071	32,9	0,006	13,3	0,067	21,8	0,144	88,9
نسبة العائد على المطلوبات	0,087	-	0,076	-	0,122	-	0,07	-
متوسط المدة 2000-2002	0,135	100	0,073	100	0,547	100	0,266	100
نسبة العائد على حق الملكية	0,250	185,2	0,022	30,1	(0,133)	-	0,315	118,4
متوسط المدة 2004-2006	0,079	58,5	0,034	46,6	0,089	16,3	0,223	83,8

المصدر /من اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للشركات الزراعية المذكورة
() تعني ان الشركة في حالة عجز.

ومن الجدول اعلاه يتضح ماياتي:

1. صافي الربح

رغم ان اكبر ربح متحقق كان في الشركة العراقية لتسويق اللحوم لمتوسط المدة 2000-2002، الا انها حققت عجزا في عام 2003 . بعدها كان هناك ربحا ما نسبته 22,4% لمتوسط المدة 2004-2006. مقارنة مع متوسط المدة 2000-2002 . كما وتزايد الربح المتحقق في شركتي الحديثة للانتاج الزراعي حتى عام 2006 رغم انخفاضه عام 2003 و الشرق الاوسط لتسويق الاسماك وينسب 53,7% و 18,8% لنفس الفترة رغم ظروف الحرب 2003 كونه المورد الاقتصادي المهم للعاملين في الشركة، حيث تآثرت الشركات بالحصار الاقتصادي وعدم السماح باستيراد المستلزمات المطلوبة لتنميتها اضافة الى ان اسعار بعض السلع المستوردة هي اقل من تكلفة انتاج المنتجات بسبب عدم توفر الحماية المطلوبة.

2. الاموال المملوكة من قبل الشركات والاموال المقترضة:

ان الشركة العراقية لتسويق اللحوم كانت الاوفر حظا في ايجاد مصادر التمويل وما تمتلكه وتزايدت المبالغ رغم ظروف 2003 وبمقدار 25,3% واستمرت المبالغ بالزيادة بمقدار 41,3% لمتوسط المدة 2004-2006، تليها الشركة الحديثة للانتاج الزراعي حيث تضاعفت المبالغ المملوكة والمقترضة اكثر من تسعة اضعاف عام 2003 و لمتوسط المدة 2004-2006. تليها شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك ونسبة زيادة 30,0% و 30,6% ، في حين كانت الشركة الاهلية الاقل في الحصول على مصادر التمويل حتى عام 2003 مقارنة مع بقية الشركات الزراعية ثم عاودت النشاط في الحصول على الاموال لمتوسط المدة 2004-2006 .

3. حق الملكية :

ان الشركة العراقية لتسويق اللحوم كانت في المرتبة الاولى في حق الملكية والذي يزيد على مجموع مبالغ الشركات الثلاثة الاخرى بمقدار ستة اضعاف لمتوسط المدة 2000-2002 واستمر بالزيادة ونسبة 45,4% عام 2003 و 39,9% لمتوسط المدة 2004-2006 مقارنة مع متوسط المدة 2000-2002 مما يعطيها امكانية المنافسة والنمو. تليها الشركة الحديثة التي تزايد فيها حق الملكية بمقدار



52,9% و اربعة اضعاف على الترتيب ولنفس الفترة .اما الشركة الاقل في حق الملكية فهي شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك والبالغ 222235 الف دينار تزايدت بنسبة (46,3% و 59,9%) لنفس الفترة.

4.نسبة العائد على الموجودات

حققت الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم اعلى نسبة عائد على الموجودات اذ بلغ 0,308 دينار لمتوسط المدة 2002-2000 ثم عاودت زيادتها لمتوسط الفترة 2004-2006 بعد ان كانت عجزا عام 2003 .اما الشركة الحديثة فكانت الاقل عائدا على الموجودات. ان هذا التباين في نسبة العائد يعود الى اختلاف النشاط الاقتصادي لكل شركة من حيث مستوى الانتاج والطلب وتأثير الظروف الامنية والاقتصادية ما بعد 2003

5. نسبة العائد على المطلوبات:

حققت الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم اعلى نسبة عائد على المطلوبات اذ بلغ 0,122 دينار لمتوسط المدة 2006-2000 بينما حققت الشركات الاخرى اقل نسبة عائد المطلوب ما بين 0,070 و 0,087 دينار وذلك بسبب المجازفة في السوق حيث الظروف الامنية والاقتصادية غير مستقرة.

6..معدل العائد على حق الملكية

حققت الشركة العراقية لانتاج وتسويق اللحوم اعلى نسبة عائد على حق الملكية اذ بلغ 0,547 دينار لمتوسط المدة 2002-2000 لكن هذا العائد تحول الى عجز في 2003 . تليها شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك. اما الشركة الحديثة للانتاج النباتي فكانت الاقل في نسبة العائد المطلوب وهي 0,073 انخفضت الى 0,034 دينار لمتوسط المدة 2006-2004 وذلك بسبب المجازفة في السوق حيث الظروف الامنية والاقتصادية غير مستقرة.

المحور الرابع: امكانية القبول او الرفض للنشاط الزراعي الخاص في العراق

ان المعطيات ادناه تؤكد امكانية قبول النشاط الزراعي الخاص جنبا الى جنب مع النشاط الزراعي

العام:

اولا: قبول النشاط الخاص الزراعي في العراق ينسجم مع المتغيرات الاتية:

• انها احدى اهم التغيرات التي ادخلت على اقتصاديات الدول النامية وبنجاح خلال العقود الثلاثة الماضية وبإيعاز من صندوق النقد والبنك الدوليين ⁽³⁹⁾ طمعا في اعادة جدولة ديونها المتراكمة ومنها العراق.

• تخفيض الانفاق العام من خلال التخلص من الدعم المقدم للمشاريع الخاسرة في القطاع العام من الموازنة العامة.

• تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الحر والعمل وفق اليات السوق وفي ظل الحفاظ على المال العام بعد تقييم دقيق للمشاريع لتي ستطرح للبيع او المشاركة، والحفاظ على حقوق العاملين بهذه المشاريع. وان تحتفظ الدولة بالمشاريع التي تنتج السلع الاستراتيجية والتي ترتبط بالامن القومي. ⁽⁴⁰⁾



- زيادة الموارد العامة للدولة من خلال زيادة حصيلة الضرائب من المشروعات العامة وتدبير موارد عاجلة من خلال إيرادات بيع وحدات القطاع العام الى القطاع الخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية.⁽⁴⁰⁾
- خلق استثمارات جديدة وتشجيع الاستثمار الأجنبي. الاستثمار لا يعرف وطن او قومية ،لغة او دين .انه يتحرك في جميع الاتجاهات للبحث عن الارض والفرصة المناسبة. البيئة في العراق تشكل عامل طرد اكثر مما هي عامل جذب للاستثمار الاجنبي بسبب بيئة الادارة العامة التشريعية والتنظيمية المعقدة والغامضة المسؤولية التي لا تتسجم ومتطلبات توفير فرصة مناسبة لجذب وتشجيع الاستثمار.لقد صدرت قوانين وقرارات استثمار عديدة في العراق اغلبها في الجانب الصناعي وكان آخرها الأمر 29 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف لتقديم العديد من الحوافز للمستثمر الاجنبي
- تحسين كفاءة اداء شركات القطاع العام مع اعطاء دور متميز للقطاع الخاص.
- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في تشغيل مشاريع القطاع العام .وتقليل البطالة المتزايدة من خلال تعبئة الموارد المحلية للمساهمة في تاسيس المشروعات الاقتصادية.⁽⁴¹⁾
- معطيات مؤشرات التحليل المالي للشركات الخاصة الزراعية تشير الى امكانية تلك الشركات التوسع والنمو والمجازفة في السوق لما تمتلكه من خبرة في ادارة المشروع اقتصاديا اضافة الى توفير الاموال اللازمة لتشغيل تلك المشاريع وعدم توقفها لان هدف المشروع الحصول على الربح
- ثانيا، وجود المشكلات التي تواجه القطاع العام في الاستثمار المطلوب تتطلب دخول القطاع الزراعي الخاص:
- مشكلات القطاع العام في عدم معالجة المسائل المتعلقة بالقضايا الادارية والفنية والقانونية للاستثمار الزراعي تتطلب دخول القطاع الزراعي الخاص حيث هناك:
- أ- عدم وجود مشاركة فاعلة من قبل وحدات الادارة العامة في خلق القوانين الخاصة بالاستثمار⁽³³⁾.
- ب- ضعف او انعدام المسؤولية في تنفيذ قوانين الاستثمار .اللجان المشكلة لاستيراد المستلزمات الزراعية تاتي بمواد او معدات زراعية غالبا ما تكون غير منسجمة مع ظروف التربة العراقية كالمحاريث الزراعية والبيوت البلاستيكية والمبيدات والحيوانات الانتاجية التي غالبا ما تكون مصابة بالامراض والابوئة .
- ت- عدم وجود مشاركة فاعلة في تقييم مشاريع القطاع العام ووفق المعايير الدولية.
- ث- ضعف في تطبيق قوانين الاستثمار .
- ج- لا توجد جهة مروجة للاستثمار بتوفير المعلومات المتاحة للاستثمار ومن ثم تقديم المعلومات المناسبة وتسويقها. هذه الجهة تنتظر المستثمر لكي يظهر الى الساحة ليفحص ويتابع ويقيم تلك المعلومات.
- ح- قلة او انعدام تراخيص الاستثمار من اوراق واستمارات اضافة الى قلة الموافقات المطلوبة لغرض الشروع بتنفيذ الاستثمار. المشاريع الزراعية تعاني من تاخير في الانجاز بل ومماثلة في التنفيذ ووفقا لتوجهات افكار ومصالح هذه الفئة او تلك
- خ- ضعف الدولة في امكانية تقديم الاستشارات في اصلاح المشروع الزراعي العام. العمل الكيفي لا النوعي هو الغالب الذي يعتمد على ما تصدره تلك الفئات البيروقراطية المتنفذة وليس للقاعدة الشعبية أي دور في القرار الفني واستراتيجية المشروع العام بسبب الحروب والحصار الاقتصادي المفروض.



د-ضعف كفاءة اداء القوى العاملة الفنية المنتجة والادارية غير المنتجة في المشاريع العامة الزراعية.اضافة الى تضخم العدد المطلوب الحقيقي الذي لا يتناسب والمعايير العلمية.

الاستنتاجات

1. ان العديد من دول العالم و الدول النامية ومنها العراق اهتمت بالقطاع العام ،لكنها سرعان ما غيرت سياساتها الى القطاع الخاص كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي لمعالجة المشكلات والازمات التي مرت بها والتي تتمثل في بطئ او تعثر نمو الاقتصاد على مدار السنة ،عجز الموازنات العامة ، ارتفاع مستوى التضخم وخسارة معظم الشركات والمؤسسات الحكومية اضافة الى الضغوطات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبناء والتعمير للتحويل الى القطاع الخاص.

2. لقد كان النشاط الزراعي الخاص في العراق محدودا ومنذ الازل لكنه مارس نشاطه جنبا الى جنب مع القطاع العام من الناحية الانتاجية والتسويقية والائتمانية والتصديرية وبشكل نسبي و استثمراته يمكنها ان تعتمد دراسات الجدوى التي تحدد حجم وكفاءة المشروع وحاجة المجتمع لمنتجاته .

3. لقد توجه العراق الى تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص عام 1987 بعد منحها اعفاءات ضريبية وتسهيلات ائتمانية واسعة استجابة لمتطلبات جديدة في سياسة الاستثمار للقطاع الخاص الذي منحها حق المساهمة بنسبة 51% في أي مشاريع استثمارية مع اعفاءات للضرائب والكمارك واستيراد مستلزمات هذه المشاريع من الات ومكائن ،بعد بيعها للمشاريع الزراعية بالكامل مع التركيز على البحوث وتسهيل منح الفلاحين القروض وتوفير البذور والاسمدة. وبسبب العجز المتزايد في الموازنة العامة (51% و 94% و 84,5% للسنوات 1982 و 1990 و 1999) وقلة التخصيصات المالية للمشاريع العامة الزراعية اضطر الحكومة الى اللجوء الى : عمليات الاصدار النقدي لسد هذا العجز اللجوء الى القطاع الخاص مصدرا لتمويل العجز وتأسيس سوق الاوراق المالية الذي شاركت فيه 192 شركة مسجلة عام 2000 منها 22 شركة زراعية.

4. لقد توجه العراق الى تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص وفق قانون بيع وتاجير اموال الدولة المرقم 32 المعدل لعام 1986 المتضمن بيع كامل المشروع لمستثمر او مستاجر واحد او لمجموعة مستثمرين وفق مزايده عامة، وهدفها استعمال التكنولوجيا الحديثة والبحث عن اسواق التصدير مما يتطلب الخبرة والكفاءة لدى المستثمرين لادارة المنشأة ،البيع باسعار اقل من كلفتها الحقيقية بهدف رفع انتاجيتها، بيع الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية، وبيع الموجودات المتداولة باسعار كلفتها، تقسيط قيم الشراء بدون فوائد وهو خيار الحكومة على اساس ارباحها المستقبلية، اقراض المستثمرين من قبل المصرف الزراعي التعاوني عن قيم مستلزمات الانتاج الاساسية النباتية منها والحيوانية لتجاوز الصعوبات والمحن التي قد يواجهها المستثمرون.

5. عانت عملية التحويل الى القطاع الخاص السرعة وعدم التأني حيث تم بيع 74 مشروعا في مدة 3 سنوات ونصف خلال المدة 1987-1990 وظهر مشاكل كثيرة خلال البيع منها :

- فقدان اسس نقل وادارة المشروعات الى القطاع الخاص وصعوبة اختيار المستثمرين
- عدم اعتماد الاساليب العلمية في عمليات البيع، هجرة الخبراء والفنيين مما ادى الى عدم استفادة اصحاب المشروعات المشتراة من خبراتهم وقدراتهم،



- عدم توفير مستلزمات الانتاج الزراعي مما ادى الى استيرادها وبنسبة تتجاوز 80% مما زاد من تكاليف الانتاج،
- تقليص الدعم الى الفلاحين والمزارعين من بذور واسمدة ومبيدات واغطية بلاستيكية وحيوانات انتاجية اضافة الى زيادة رسوم السقي وخصوصا بعد عام 1995،
- ابتعاد المشاريع الزراعية الخاصة المشتراة عن هدفها الاساس وهو عدم المشاركة الفاعلة في عملية التنمية لان الدولة بقيت مسيطرة على المشروعات الاستراتيجية ،
- استثمارات القطاع الزراعي الخاص تمت بدون اصدار قانون ينظم تلك الاستثمارات والاقتراض غالبا ما يؤخذ لغير الغرض الزراعي سواء للبناء او شراء السيارات الخاصة.

6. الشركة العراقية لتسويق اللحوم حققت اكبر ربح و كانت الاوفر حظا في ايجاد مصادر التمويل وما تمتلكه و في حق الملكية كانت في المرتبة الاولى والذي يزيد على مجموع مبالغ الشركات الثلاثة الاخرى وتشكل اعلى نسبة عائد على الموجودات اذ بلغت 0,308 دينار لمتوسط المدة 2000-2002 واعلى نسبة عائد على المطلوبات اذ بلغ 0,122 دينار لمتوسط المدة 2000-2006 واعلى نسبة عائد على حق الملكية اذ بلغ 0,547 دينار لمتوسط المدة 2000-2002 لكن هذا العائد تحول الى عجز في 2003 .

7. المتابعة والرقابة مطلوبة على الشركات الزراعية التي هي الاقل في صافي الربح وفي الملكية حيث كانت الشركة الاهلية الاقل في الحصول على مصادر التمويل .. الشركة الحديثة فكانت الاقل عائدا على الموجودات و في نسبة العائد المطلوب وهي 0,073 انخفضت الى 0,034 دينار لمتوسط المدة 2004-2006 وذلك بسبب المجازفة في السوق حيث الظروف الامنية والاقتصادية غير مستقرة في بعض المناطق.

التوصيات

1. تعديل بعض قوانين الاستثمار وهل ان الاستثمار مباشر محلي او اجنبي او مشترك .
2. بيع المشاريع الانتاجية الزراعية للقطاع الخاص بالتنسيق مع المستثمرين الاستراتيجيين الذين يمتلكون الخبرة وادارة الجودة او البيع بواسطة طرح العطاءات او البيع من خلال الاسواق الراسمالية (البورصة) عبر تحويل الشركة او المشروع المراد خوصته الى اسهم لتأخذ شكل استثمار حافظة.
3. لوجود مشكلة مياه والتي لم يتم حلها دوليا لحد الان كونها حجر الزاوية لحل مشكلة انخفاض الانتاجية والانتاج ،لابد من تاهيل البنية التحتية الاساسية ومصادر الري لهذه المشاريع مع تخفيض رسوم السقي وبناء السدود .
4. لغرض تحسين اداء التسويق الداخلي والخارجي لابد من تشريع نظام الاداء على القيمة المضافة كمؤشر مهم في رفع الفعالية ودراسة الجدوى.
5. لوجود مناطق صحراوية في مناطق مختلفة اضافة الى مشكلة التصحر والكثبان الرملية ،لابد من دعم المستثمرين وبكل الوسائل المتاحة من بذور واسمدة ومستلزمات
6. الزراعة الاخرى.
7. السماح للاستثمار المحلي و الاجنبي للمشاريع المخوخصة ولغرض تشغيل المشروع المتحول الى خاص لابد من توفير المواد الاولية اللازمة .



8. الاهتمام بالشركات الزراعية للإنتاج الزراعي التي لم تحقق نسبة عائد عالية على الموجودات والملكية والمطلوبات من خلال دراسة مشاكلها والنهوض بواقعها بالدعم المتواصل لها ومتابعة الشركات التي تحقق نسبة عائد عالية الموجودات والملكية والمطلوبات لما للمجازفة الكبيرة من قبل الشركات من تأثير بالغ على تحقيق تلك النسب وهذا يتطلب:

- قيادات زراعية إدارية وفنية ذات كفاءة وخبرة ونزاهة وولاء وطني لتحويل البلد من بلد مستورد للمنتجات الزراعية إلى بلد مصدر، بل وعلى الأقل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الزراعي وقياس مستوى الأداء للعاملين فيها.
- إيجاد قاعدة بيانات في قسم الاستثمار الزراعي في وزارة الزراعة عن الشركات الناجحة في أدائها والآخرى الخاسرة لبيان الأسباب في الاخفاق ومحاولة معالجتها.

المصادر

- (1) آمنه عبد الله حمدون، الأمن الغذائي في بلدان نامية متوسطة ومنخفضة الدخل، محصول القمح نموذجا، رسالة ماجستير/كلية الزراعة والغابات 2005 ص 54.
- (2) صندوق النقد العربي أبو ظبي 2006 ص 20
- (3) صبح، محمود، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القاهرة 1998 ص 71
- (4) البنك المركزي المصري التقارير السنوية (1992-1997)
- (5) محمود عطا الله، فرص الاستثمار في مصر، الهيئة العامة العليا للاستثمارات والمناطق الحرة، القاهرة 2006
- (6) صندوق النقد العربي/بيانات تفصيلية ونشريات الأسواق المالية العربية، 1998 ص 157
- (7) أحمد خليل الضبع، الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية ع 331 مؤسسة الأهرام، القاهرة 1998 ص 202
- (8) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، تقويم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999 ص 6
- (9) التجربة الهندية لخلق قطاع وطني <http://www.india.housing.com>
- (10) السنياني، محمد أحمد، التقويم المحاسبي للمنشآت المطلوب تحويلها إلى القطاع الخاص، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 1998 ص 25
- (11) رياض دهل و طلال الحاج، طرق الخصخصة، المعهد العالي للتخطيط، الكويت 2004 ص 9
- (12) العبدالله، مصطفى محمد، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، بيروت 1999 ص 49
- (13) رياض دهل، حول طريقة الخصخصة، تجارب بعض الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع 13 ص 113
- (14) السنياني، محمد أحمد، التقويم المحاسبي للمنشآت المطلوب تحويلها إلى القطاع الخاص مصدر سابق، ص 25



- (15) بوعشة، مبارك، الخصوصية احدى الادوات السياسية للاصلاح الاقتصادي، مجلة جامعة قسطنطينية للعلوم الانسانية ع1997، 8ص157
- (16) رياض دهل ،حول طريقة الخصخصة، مصدر سابق ص 113
- (17) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك 1997 ص7
- (18) جاسم، غازي فيصل، مفهوم الخصخصة بغداد 2004 ص7
- (19) علوان، ماري حمزة ،مجموعة باحثين، سياسة الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الحكمة، بغداد، 2001 ص73 كذلك الجهاز المركزي للإحصاء/دائرة الاحصاء الزراعي للسنوات 1970 و 1984، كذلك يحيى، داود يونس، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق وتقارير المصرف الزراعي للفترة 1979 - 1984
- (20) المجموعة الاحصائية السنوية بغداد 1971 و 2001
- (21) سرمد عباس جواد، تشخيص عوامل الضغط علنا لموازنات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية بغداد 2007 ص12
- (22) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة الفدرالية للعراق 2008 صفحات متفرقة، كذلك وزارة المالية سلطة الائتلاف المؤقتة، إيرادات ونفقات الميزانية للمدة من تموز - 1 2003 ص6
- (23) المنظمة العربية للتنمية الزراعية/التقرير السنوي عام 2007
- (24) نفس المصدر السابق ص28
- (25) عبد المنعم السيد علي، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد 1، مركز الامارات للدراسات 2006 ص83
- (26) صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2008 ص4
- (27) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي 2006، المنظمة العربية للتنمية الزراعية/الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ع2008/28
- (28) وزارة المالية، انسيابية توزيع المخصصات الاستثمارية عام 2007، الدائرة الاقتصادية بغداد 2007 ص3
- (29) سالم، عماد عبد اللطيف، بين اشكالية الدور الخاص والاطار المؤسسي العام، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد بيت الحكمة ، 2001/ص27
- (30) سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ابو ظبي 2007 ص47
- (31) صالح، محمد مظهر، من الاستقرار واعادة التوازن الى الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحصار، مجلة دراسات اقتصادية ع2 السنة الاولى بيت الحكمة 1999 ص71
- (32) سلمان، جمال داود، الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي 1970 ص7 ، كذلك وزارة الزراعة / كذلك بدري، شيرين، تقويم عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص مع اشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية 2003
- (33) هيئة الاستثمارات الزراعية بغداد 1990، كذلك وزارة التخطيط ، المجموعة السنوية 1970 و 1985 و 2001، كذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم برامج خصخصة الانتاج الزراعي في الوطن العربي، الخرطوم، ت1 / 1999 ص23



- (34) هيئة الاستثمارات الزراعية، بيانات وإحصاءات الهيئة لعام 1990 و فاضل عباس جاسم، خدمات الثروة الحيوانية، الاداء بين الارقام والواقع 2002 ص 17
- (35) البنك المركزي العراقي، قسم الاحصاء والابحاث، تقارير حول المصارف الاهلية الخاصة في العراق
- (36) الحافظ، عزيز، المحاسبة الادارية ط2، بغداد، مطبعة المعارف 1972 ص 75
- (37) جمعة، كمال حسن، وحמיד، جميل جواد، المحاسبة المتوسطة، بغداد دار الحكمة للطباعة 1991 ص 225
- (38) البواب، سيد - عجز الموازنة العامة للدولة، النظرية والصراع الفكري ط1 2000 ص 21
- (39) سليمان علي عبد العزيز، دور القطاع الخاص في التنمية مع التطبيق على مصر 1 القاهرة 1998 ص 110
- (40) المعاني، ابن عودة، المؤسسات العامة، اسس وإدارة، عمان 2000 ص 5
- (41) سالم، عماد عبد اللطيف، بين اشكالية الدور الخاص والاطار المؤسسي العام، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد بيت الحكمة، 2001/ص 27

ملحق جدول رقم (1)

الموجودات وحقوق المساهمين والفائض القابل للتوزيع في بعض من شركات القطاع الخاص الزراعي
لمتوسط الفترة 2000-2002 و 2003 و لمتوسط الفترة 2004-2006

المؤشر	المدة	الشركة الاهلية للانتاج الزراعي (المبلغ (الف دينار)	الشركة الحديثة للانتاج الزراعي (المبلغ (الف دينار)	الشركة العراقية لتسويق اللحوم (المبلغ (الف دينار)	شركة الشرق الاوسط لتسويق الاسماك (المبلغ (الف دينار)
مجموع الموجودات	متوسط المدة 2000-2002	272204,7	368691,0	6339880,3	421245,0
	2003	406638,0	3708615,0	7945393,0	547477,0
	متوسط المدة 2004-2006	653497,0	3823709,7	8957616,0	550310,0
حقوق المساهمين	متوسط المدة 2000-2002	219067,0	244730,0	4825115,7	236108,7
	2003	337719,0	374295,0	7017512,0	325082,0
	متوسط المدة 2004-2006	586642,3	1243820,0	6753022,0	355226,7
الفائض القابل للتوزيع	متوسط المدة 2000-2002	63346,3	16307,0	2469265,0	66578,7
	2003	84544,0	8062,0	(934313)	102315,0
	متوسط المدة 2004-2006	46066,7	29057,7	553683,0	79117,0

المصدر / من اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للشركات الزراعية الخاصة